

التحالفات بين الأحزاب الإسلامية والعلمانية.. نظرة شرعية ورؤية سياسية



د. هشام محمد برغش

عضو رابطة علماء المسلمين وعضو الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح

ملخص الدراسة

أُجريت انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١م في ظل خريطة حزبية وسياسية، وأوضاع مجتمعية لا تسمح بالمنافسة المتكافئة في الانتخابات. فهناك أحزاب تتوفر لديها كل مقومات خوض معركة انتخابية ناجحة، بما في ذلك الخبرة الانتخابية السابقة، والكوادر المؤهلة للترشيح، والعلاقات الجماهيرية، والنفوذ السياسي، فضلاً عن الإمكانيات المالية، وهناك أحزاب أخرى ينقصها بعض هذه المقومات، أو كل هذه المقومات.

من هنا نشأت الحاجة إلى تشكيل تحالفات انتخابية تجمع هذه الأحزاب، أو بعضها معاً؛ من أجل تعويض ما ينقص كلاً منها من مقومات، ولتحقيق الهدف المشترك الذي يجمع بينها في هذه التحالفات، وهو الحصول على عدد من المقاعد في مجلس الشعب. وبالفعل تشكلت في سياق المنافسة الانتخابية لمجلس الشعب ٢٠١١م عدة تحالفات.

من هذا المنطلق، تركزت هذه الدراسة على مدى إمكانية عقد تحالفات بين التيارات ذات المرجعية الإسلامية والتيارات الليبرالية؛ حيث ذهب البعض إلى الرفض تماماً، بينما ذهب آخرون إلى إمكانية عقد مثل هذه التحالفات مع الأحزاب الليبرالية غير المغالية، والتي يُعد بعض أعضائها من المصلين. هذه التحالفات -من منظورهم الإسلامي- لا بد أن تتم وفقاً لعدة معايير مهمة، من أهمها:

التحالف على تحقيق أمر مشروع.

التحالف في حالة الشدة والاضطرار.

عند عقد التحالفات، يجب التأكد من كون المسلمين أقوياء يصعب احتواؤهم أو تذويبهم.

استطلاع قدرات الجماعة قبل عقد تحالفات مع الأحزاب غير الإسلامية.

عدم التحالف مع الأحزاب العلمانية من أجل الموالاة، أو التودد إليها.

التحالفات بين الأحزاب الإسلامية والعلمانية.. نظرة شرعية ورؤية سياسية



د. هشام محمد برغش

عضو رابطة علماء المسلمين وعضو الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح

مقدمة:

هذا بحث مختصر في موضوع ملح، أصبح حديث الساعة؛ في ظل التطورات السريعة والمتلاحقة التي تعجّ بها الساحات العربية عامة، والدعوية خاصة، بعد اندلاع الثورات في كثير من البلاد العربية فيما بات يُعرف بالربيع العربي، وما ترتب على ذلك من حراك سياسي متسارع، وما ترتب عليه من إقرار مبدأ تعدد الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، وإزالة العوائق التي كانت تحول دون تكوينها قبل هذه الثورات، وما أعقبه من تدافع كثير من فصائل العمل الإسلامي -ممن لم تكن تعتمد هذا المنهج وسيلةً في الدعوة والإصلاح قبل ذلك- إلى سلوك هذا الطريق، واعتماد هذا الأسلوب.

وما أفرزه هذا الواقع، وتلك العملية السياسية، من الحاجة إلى تفاهات وتوافقات، أو تحالفات واتّلافات مع الفصائل المختلفة التي أفرزتها هذه الثورات، سواء ممن تعتمد المرجعية الإسلامية في الجملة، أو كانت رافضة لهذه المرجعية تمامًا، كما هو حال الطوائف العلمانية والليبرالية بمختلف توجهاتها وانتماءاتها، وموقفها الرفض للمشروع الإسلامي.

وما نتج عن ذلك من خلاف وجدل في الساحة الإسلامية حول مشروعية هذه التحالفات، واختلاف الموقف الفقهي منها بين الرفض والقبول.

وهو ما يستدعي دراسة جادة وبحثاً عميقاً نحاول فيه -إن شاء الله- أن نجلّي كلام أهل العلم عن هذه الظاهرة، وموقفهم منها، وما يترتب على ذلك في الواقع العملي لهذه الأحزاب. والله أسأل أن ينفع بهذه الدراسة.

وفي هذا البحث يعني في المقام الأول الحديث عن حكم عقد التحالفات بين هذه الجماعات والأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، وكذلك بينها وبين تلك التي لا تعتمد تلك المرجعية، أو حتى التي ترفضها وتصادمها، وقد تناولت ذلك من خلال المحاور التالية:

تمهيد: في مسألة الأحزاب، والتعددية الحزبية بين علم السياسة الغربي والسياسة الشرعية.

المبحث الأول: المقصود بالتحالفات السياسية.

المبحث الثاني: حكم التحالفات أو الأحلاف.

المبحث الثالث: حكم التحالفات مع الأحزاب والكيانات العلمانية، وأثر تلك الممارسات على الحركة الإسلامية وضوابطها.

تمهيد في مسألة الأحزاب والتعددية الحزبية بين علم السياسة الغربي والسياسة الشرعية:

لا شك أن هناك علاقة وثيقة ولصيقة بين موضوع التحالفات السياسية، وبين التعددية الحزبية في الواقع المعاصر، والتي فرضت وجودها في ذلك الواقع كإحدى آليات وإفرازات ما يُعرف بالعملية الديمقراطية التي هي أحد مفردات علم السياسة الغربي. وكذلك تعدد الجماعات الإسلامية^(١) العاملة في الواقع المعاصر، والتي نشأت بعد سقوط دولة الخلافة الإسلامية.

وإذا كانت مشروعية التعددية السياسية^(٢) بالمفهوم

(١) لا خلاف على أن الأصل في هذه الأمة هو الوحدة: وحدة الجماعة، ووحدة الراية، ووحدة القيادة تأسيساً على وحدة العقيدة، ووحدة الكتاب المنزل، ووحدة النبي المرسل صلى الله عليه وسلم، وأن الأصل في التعددية: أنها ظاهرة مرفوضة، وأن الذي فرضها على الأمة غياب الخلافة الإسلامية الراشدة، فقام الأئمة الأعلام بالدعوة إلى الله، ثم نشأت هذه الجماعات وتعددت.

وإنما الخلاف في كيفية التعامل مع هذا الواقع الطارئ، والقبول به كخطوة مرحلية في الطريق إلى جماعة المسلمين.

ومما لا شك فيه أن هذه الجماعات والكيانات القائمة قد أدت ولا تزال تؤدي دوراً مهماً في المحافظة على هوية الأمة الإسلامية، ومواجهة التحديات والمؤامرات التي تُحاك لها؛ ومن ثم فإن المحافظة عليها وإفادتها على النهوض برسالتها من جنس المحافظة على الدين نفسه، وهذا يضع أمام قادة تلك الجماعات ومنسببها خياراً واحداً فقط لترشيد مسيرتها، وتراجع مسارها، وتعالج مساوئها، من خلال عدة محاور لازمة لهذا الترشيح، وهي:

١- التأكيد على أن التعدد المقبول هو تعدد التخصص والتنوع، وليس تعدد التضاد والتنازع.

٢- الاتفاق على الكليات والثوابت، والتغافر في موارد الاجتهاد.

٣- عقد الولاء على أساس الانتماء إلى أهل السنة والجماعة، وليس على أساس الانتماء إلى الجماعة.

٤- توحيد الموقف في المهمات والمصالح العامة، والتنسيق والتعاون بينها.

٥- تبادل التسديد والتناصح.

٦- تبني المفهوم الصحيح لجماعة المسلمين: وذلك بأن تدرك كل جماعة من هذه الجماعات أنها جزء من جماعة المسلمين، وليست هي الجماعة، التي يجب على غيرها أن يتبعها لا محالة، أو أنها وحدها على الحق، وأن على غيرها أن يجيء إلى هذا الحق. يُنظر لمزيد من التوسع حول هذا الموضوع: رسالة الدكتوراه للباحث بعنوان: الأحلاف العسكرية والسياسية المعاصرة والآثار المترتبة عليها... دراسة فقهية مقارنة.

(٢) لا منازعة في أن تعدد الاجتهادات وتفاوت التقديرات سُنة من سنن=

الغربي لها، تتعلق بفقه المصلحة والمفسدة، والإيجابيات والسلبيات، وإن كانت -في رأي الباحث- ليست الخيار الأمثل في ظل وجود الدولة الإسلامية، وأن ما فيها من إيجابيات في الممارسة السياسية والرقابية لا يتوقف حصولها على تطبيقها؛ بل إن النظام الإسلامي المتفرد يحمل بين طياته هذه الإيجابيات في أحسن صورها- بعيداً عن ذلك؛ فإن مما لا شك فيه أن الأمر يختلف في ظل الأنظمة المعاصرة؛ في ضوء قواعد المصلحة وفقهها، حين يكون الخيار بين نظام فردي استبدادي، وبين نظام تعددي يجد المسلمون فيه شيئاً من الحرية والسعة في ممارسة دعوتهم.

وفي هذا البحث يعيننا في المقام الأول الحديث عن حكم عقد التحالفات بين هذه الجماعات والأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، وبين تلك التي لا تعتمد تلك المرجعية، أو حتى التي ترفضها وتصادمها.

= الاجتماع، وأنه حقيقة ملازمة لكافة التجمعات البشرية في مختلف الأزمنة والأمكنة. ولا يُدْم هذا الاختلاف إلا في صورة من هذه الصور:

- أن يكون في الأصول والقطعيات: كالخلاف على أصل النحلة، أو الخلاف في الأصول الكلية القطعية في الشريعة، فالأول يخرج به أصحابه من الملة، والثاني يخرجون به عن دائرة أهل السنة والجماعة، ويصبحون فرقة من الفرق الضالة.

- التعصب المذموم الذي يُفضي إلى التفرق، ويُخرق به سياج الأخوة الإيمانية، ويصبح به الناس شيئاً متلاعنة متدابرة، ويحول دون التنسيق والتعاون في مواضع الإجماع، أو في أوقات المحن والكوارث العامة.

والتعددية التي يمكن أن تقبل بها المذهبية الإسلامية هي التعددية داخل الإطار الإسلامي، بل داخل الأصول الثابتة بالكتاب والسنة والإجماع، فلا تعددية للفرق الضالة وأهل الأهواء، وفرق بين القبول بوجودهم في المجتمع الإسلامي، وبين إتاحة الفرصة لهم، من خلال التعددية ليكونوا ولاة على البلاد والعباد.

ولا خلاف على ذم كل تعددية؛ سواء كانت جماعات أم أحزاباً، أم غير ذلك من الكيانات، التي ينشأ عنها التعصب الذي يُفضي إلى التفرق، ويمنع من التنسيق والتعاون في الثوابت والمحكمات، وفي أوقات الجهاد والدفع العام. يُنظر لمزيد من التوسع حول هذا الموضوع: رسالة الدكتوراه للباحث بعنوان: الأحلاف العسكرية والسياسية المعاصرة والآثار المترتبة عليها.. دراسة فقهية مقارنة.

تعيينهم^(٢).

ويلاحظ أن الفقهاء لم يتناولوا تعريف لفظة (الحلف) أو (الأحلاف) بتعريف منفرد أو مستقل، وإنما تطرق بعضهم لها لفظاً أو معنىً عند تعريفهم للألفاظ ذات الصلة بها؛ من المعاهدة والمعاقدة، والمؤاخاة، والموالة، وهو ما يتفق مع المفهوم اللغوي لأصل الحلف من أنه: المعاقدة والمعاهدة على التعاضد والتساعد على الاتفاق.

وإذا كان أكثر الفقهاء -رحمهم الله- لم يفرّقوا بين الحلف والمعاهدة، ويستعملوهما باعتبارهما مترادفة؛ إلا أن هناك فريقاً منهم ذكر فروقاً دقيقة بين هذين اللفظين؛ حيث ذهب إلى أن المعاهدة اتفاق بين طرفين في حال السلم، أو بعد انتهاء الحرب على الموقف العسكري، أو السياسي، أو الاقتصادي، بينما يكون الحلف فقط في حالة اتفاق طرفين، أو أكثر، على مجابهة خطر داهم، وهذا كما حصل في كثير من التحالفات التي عقدها الرسول -صلى الله عليه وسلم- مع قبائل العرب كجهينة وغفار، وبني ضمرة، وغيرها.

وإذا كان أكثر الفقهاء -رحمهم الله- لم يفرّقوا بين الحلف والمعاهدة، ويستعملوهما باعتبارهما مترادفة؛ إلا أن هناك فريقاً منهم ذكر فروقاً دقيقة بين هذين اللفظين؛ حيث ذهب إلى أن المعاهدة اتفاق بين طرفين في حال السلم، أو بعد انتهاء الحرب على الموقف العسكري، أو السياسي، أو الاقتصادي، بينما يكون الحلف فقط في حالة اتفاق طرفين، أو أكثر، على مجابهة خطر داهم، وهذا كما حصل في كثير من التحالفات التي عقدها الرسول -صلى الله عليه وسلم- مع قبائل العرب كجهينة وغفار، وبني ضمرة، وغيرها.

وأرى أن ما ذكره هذا الفريق من التفريق بين الحلف والمعاهدة غير مُسلّم؛ حيث إنه ذهب إلى التفريق باعتبار الباعث على كل من الحلف والمعاهدة؛ ولا يلزم من كون الباعث على نشأة بعض الأحلاف هو مجابهة خطر داهم؛ أن يُجعل هذا هو الفارق الجوهرى بينها وبين غيرها من المعاهدات والاتفاق.

والذي أميل إليه في الفروق المعتبرة بين كل من المعاهدة والحلف؛ أن الحلف يتضمن معاني النصر،

المبحث الأول

المقصود بالتحالفات أو الأحلاف السياسية

كلمة «التحالفات أو الأحلاف السياسية» مركب إضافي من جزأين: «التحالفات أو الأحلاف» و «السياسية»، وكل جزء يدل على جزء من المعنى.

كما يمكن تعريفه باعتبار معناه اللقبى، والمعنى اللقبى لا يدل جزؤه على جزء معناه، ولا يتوقف فهم معناه والمقصود منه على فهم كل جزء من جزأيه.

فكلمة «التحالفات أو الأحلاف السياسية» صارت علماً على كيان اعتباري ذي مواصفات خاصة، دون

نظر إلى معنى كل جزء من جزأيه.

ولا شك أن المعنى اللقبى هو الأهم؛ لأنه المعبر عن حقيقة الشيء، بخلاف معنى المركب الإضافي، فقد لا يوافق حقيقته^(١).

والتحالفات جمع تحالف، و[التحالف] مأخوذ من: تحالف القوم: من الحلف؛ بكسر الحاء.

يقال: تحالف فلان وفلان: تعاهدا، وتعاقدا على أن يكون أمرهما واحداً في النصرة والحماية^(٢).

والأحلاف لغة: جمع «حلف» بكسر الحاء. وتُطلق في كلام جمهور أهل اللغة، ويُراد بها المعاهدة والمعاقدة على النصرة، وقد يُراد بها الإخاء والصدقة.

وكذا يُراد بها أقوام بأعيانهم جرت بينهم معاهدة ومعاقدة على النصرة، على خلاف بين أهل اللغة في

(١) ينظر: غاية الوصول إلى دقائق علم الأصول: المبادئ والمقدمات، جلال الدين عبد الرحمن ص ٢٠-٢١.

(٢) ينظر: القاموس الفقهي لغةً واصطلاحاً، د. سعدي أبو حبيب ص ٩٨.

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده (٣/٣٤٥)، ولسان العرب، لابن منظور (٥٥/٩)، وتاج العروس للزبيدي (١٥٥/٢٣)، والتوقيف على مهمات التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي، ص ٢٩٣.

ومن ثَمَّ؛ فيمكن تعريف «التحالفات أو الأحلاف السياسية» بالمعنى الإضافي، بأنها: «المعاهدات والمعاهدات بين الولاة والرؤساء على التعاون فيما فيه صلاح الرعية».

وأما مصطلح «الأحلاف السياسية» بالمعنى اللقبى المتبادر من هذا الإطلاق، فإنه يمكن تعريفه: بأنه المعاهدات والمعاهدات على التناصر والتعاون السلمي بين فئتين أو أكثر.

ويمكن أن يقال: الحلف السياسي هو: المعاقدة على التناصر والتعاون في المجالات السلمية والمواقف. وهذه ألفاظ شرعية إسلامية، وعُبر بها وبغيرها عن ذلك. فالتناصر والاستتصار ألفاظ قرآنية تدل على لب التحالف،

لا يُشترط أن يكون التناصر في ميادين القتال والحرب فقط، بل قد يكون في المجال السلمي والمعنوي، والقضايا المشتركة أيضاً، مما هو معروف في الواقع المعاصر في السياسة الدولية، ولا خلاف بين العلماء على مشروعية عقد المعاهدات من حيث الأصل، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة، والآثار، والإجماع، والمعقول.

ولكنه هنا تحالف خاص.

فالاستتصار: طلب النصر^(٤)، والتناصر: التعاون على النصر^(٥)؛ ونصرته على عدوه ونصرته منه نصراً: أعنته وقوّيته، وتناصر القوم مناصرة: نصر بعضهم بعضاً^(٦).

ولا يُشترط أن يكون ذلك التناصر في ميادين القتال والحرب فقط، بل قد يكون في المجال السلمي والمعنوي، والقضايا المشتركة أيضاً، مما هو معروف في الواقع المعاصر في السياسة الدولية.

المبحث الثاني

حكم التحالفات أو الأحلاف

لا خلاف بين العلماء على مشروعية عقد المعاهدات من حيث الأصل، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة،

(٤) ينظر: مفردات ألفاظ القرآن ص ٨٠٩.

(٥) ينظر: القاموس المحيط ص ٦٢١، والمرجع السابق.

(٦) ينظر: المصباح المنير ص ٢٣٢، والقاموس المحيط ص ٦٢١، ومفردات ألفاظ القرآن ص ٨٠٨.

والنجدة والمعاونة، والمعاضدة، بينما لا يلزم أن تتضمن المعاهدة هذه المعاني؛ بل قد تكون المعاهدة بين المتحاربين أنفسهم؛ كما في المودعة والهدنة، والمصالحة، ونحوها من الألفاظ ذات الصلة.

ومن هنا فرّق الشيخ محمد أبو زهرة -رحمه الله- بين الحلف والمعاهدة؛ حيث قال: «وفرق بين الحلف والمعاهدة؛ لأن الحلف اتفاق على الحرب»^(١)،

فالمعاهدات أعم من الأحلاف بهذا الاعتبار، والله أعلم.

ويمكن تعريف الحلف أو التحالف بالنظر إلى هذه الاعتبارات بأنه: «اتفاق بين طرفين أو أكثر على النصر، والنجدة والمعاضدة؛ عند حاجة أحدهما إلى ذلك».

والتعريف بهذا الاعتبار أعم وأشمل من قصره على حال الحرب، وأخص من تضمينه معاني المعاهدة.

وأما السياسة فخلاصة ما جاء في كلام أهل اللغة في تعريفها: أنها في الأصل تُطلق على: الرعاية، والترويض في الدّواب، ثم استعملت مجازاً في رعاية أمور الناس^(٢). والسياسة على كلا المعنيين: فعل السائس.

ومن خلال استعراض عباراتهم وكلامهم عنها يتبين: أن السياسة تصوّف يُناط بمن له ولاية ورئاسة وإمارة، وأن جوهر هذا التصرف هو الرعاية والاستصلاح، وأن وسائله وأنماطه تختلف وتباين، ولكنها تعتمد على المعاناة والبذل، لتثمر في النهاية صلاح الرعية، واستقامة أمورها^(٣).

(١) ينظر: الوحدة الإسلامية، محمد أبو زهرة ص ٣١٥.

(٢) ينظر: المعجم الوسيط (١/٤٦٢).

(٣) ينظر: تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري (١٣/١٣٤)، ولسان العرب لابن منظور (٦/١٠٨)، والمغرب في ترتيب المغرب للمطري ص ٢٣٩، والعين للفراهيدي (٧/٣٣٦).

الْإِسْلَامَ»، فَقَالَ: قَدْ حَالَفَ النَّبِيُّ -صلى الله عليه وسلم- بَيْنَ قُرَيْشٍ وَالْأَنْصَارِ فِي دَارِي^(٣).

٢- ما أخرجه مسلم وغيره عن جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم-: «لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ، وَأَيُّمَا حِلْفٍ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَمْ يَزِدْهُ الْإِسْلَامُ إِلَّا شِدَّةً»^(٤).

٣- ما أخرجه ابن حبان وغيره من حديث شُعْبَةَ بْنِ النَّوَّامِ أَنَّ قَيْسَ بْنَ عَاصِمٍ سَأَلَ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- عَنِ الْحِلْفِ، فَقَالَ: «لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ»^(٥).

فظاهر هذه الأحاديث يدل على منع عقد الأحلاف في الإسلام، وقد اختلف توجيه العلماء لهذه الأحاديث، والجمع بين المنفي منها والمثبت، وذلك باختلاف معنى الحلف المنفي في الأحاديث عند كل منهم؛ فمن قال: إنه الموارثة به، قال بالنسخ.

ومن قال: إن الحلف يشمل التوارث والنصرة مطلقاً، سواء بحق أو بغير حق؛ فقد ذهب إلى الجمع بين هذه الأحاديث، وحمل المنفي منه على ما كان شائعاً بينهم في الجاهلية؛ من نصر الحليف ولو كان ظالماً، ومن أخذ الثأر من القبيلة بسبب قتل واحد منها، ومن التوارث، ونحو ذلك. والمثبت ما عدا ذلك.

وذهب فريق إلى أن المنفي هو ما كان من أحلاف بين المسلمين أنفسهم؛ حيث إن الإسلام قد أغناهم عنها.

وممن ذهب إلى القول بالنسخ: الإمام الطبري؛ حيث نقل القاضي عياض: «قَالَ الطَّبْرِيُّ: لَا يَجُوزُ الْحِلْفُ الْيَوْمَ، فَإِنَّ الْمَذْكُورَ فِي الْحَدِيثِ، وَالْمَوَارِثَةَ بِهِ وَبِالْمُؤَاخَاةِ كُلِّهِ مَنَسُوحٌ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: ٧٥]، وَقَالَ الْحَسَنُ: كَانَ التَّوَارِثُ

(٣) أخرجه البخاري (٦٠٨٣)، ومسلم (٢٥٢٩).

(٤) أخرجه مسلم (٢٥٣٠).

(٥) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٢١١/١٠) ح (٤٣٦٩)، وصححه الأرنؤوط في تخريجه على صحيح ابن حبان (٢١١/١٠)، وكذا صححه الألباني في صحيح الجامع (٥٦٥٦).

والآثار، والإجماع، والمعقول^(١).

وكما سبق، فإن الأحلاف هي نوع من المعاهدات له حيثية خاصة؛ وأنها اتفاق يعقده الإمام، أو من ينبيه، مع غير المسلمين غير الحربين، أو الخارجين عن ولايته من المسلمين؛ لأجل النصر أو النجدة أو المعاضدة.

ومن ثَمَّ فإن أدلة مشروعيتها هي نفسها أدلة مشروعية المعاهدات؛ وما تميز به هذا النوع من المعاهدات من موضوعات أخرى غير مجرد المسالمة، والمصالحة والهدنة؛ فإنه يُنظر في موضوعها أي: محل الحلف؛ فإن كان مشروعاً فهو مشروع، وإلا فلا؛ لأن أدلة مشروعة المعاهدات، جاءت عامة، لم يرد فيها تقييد لنوع العلاقة التي يتم الاتفاق عليها؛ فموضوع المعاهدة الأساسية هو: المسالمة والمصالحة والهدنة، وما زاد على ذلك عفو، متروك للإمام ينظر فيه بما تقتضيه المصلحة الشرعية، للإسلام وأهله؛ فيشترط ما يراه من الشروط؛ فهي أصل المعاهدات، وإن لم تتصل بها تلك المعاهدات زماناً، أو تلحق بها مكاناً^(٢).

وإذا كانت مشروعية المعاهدات ثابتة بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول؛ إلا أنه وردت نصوص مخصوصة فُهِمَ منها النهي عن الأحلاف في الإسلام؛ ومن ذلك:

١- ما أخرجه البخاري وغيره عن عَاصِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ قَالَ: قُلْتُ لِأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَبْلَغَكَ أَنَّ النَّبِيَّ -صلى الله عليه وسلم- قَالَ: «لَا حِلْفَ فِي

(١) ينظر: شرح السير الكبير للشيباني (١٦٩٨/٥)، والاختيار لتعليق المختار للموصلي (١٢٠/٤)، والبنية للعيني (٥١٤/٦)، وبدائع الصنائع للكاساني (٤٣٢٤/٩)، وبداية المجتهد لابن رشد (٤٥٠/١)، والمعيار المعرب (٢١٠/٢)، والمعلم بفوائد مسلم للمازري (٢٧/٣)، والأم للشافعي (٢٠٠/٤ - ٢٠٢)، ومغني المحتاج (٤٦٠/٤)، والمحرم في الفقه، المجد ابن تيمية (١٨٢/٢)، والمغني لابن قدامة (١٥٤/١٣ - ١٧٥)، والكافي، له (٣٣٨/٤)، والمبدع لابن مفلح (٣٩٨/٣)، وزاد المعاد لابن القيم (٣٠٤/٣)، والإنصاف للمرداوي (٢١١/٤).

(٢) ينظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (١٤٥/٢٩، ١٤٦)، وينظر: أصول العلاقات الدولية في فقه الإمام محمد بن الحسن الشيباني لعثمان ضميرية (٦٦٩/١ - ٦٧٣)، وفقه المتغيرات في علائق الدولة الإسلامية بغير المسلمين، د. سعد العتيبي (٤٠٥/١ - ٤١٢)، ومجالات العلاقات الدولية في الإسلام لوهبة الزحيلي ص ١٧٦، ١٧٧.

بالحلف، فَنَسَخَ بِآيَةِ الْمَوَارِيثِ...»^(١).

وقريب من هذا المذهب من اختار أن النسخ الحاصل هو نسخ جزئي لبعض معاني الحلف؛ وهو الميراث وحده دون سائر معاني الحلف من النصرة والنصيحة والوصية، وقد نُقِلَ ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما^(٢).

وأما من ذهب إلى الجمع بين المنفي والمثبت؛ فمنهم: الإمام النووي؛ حيث قال: «قُلْتُ: أَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْإِثْمِ؛ فَيُسْتَحَبُّ فِيهِ الْمُخَالَفَةُ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ، وَأَمَّا الْمَوَاحَاةُ فِي الْإِسْلَامِ، وَالْمُخَالَفَةُ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَالتَّصَاوُرِ فِي الدِّينِ، وَالتَّعَاوُنُ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَإِقَامَةِ الْحَقِّ؛ فَهَذَا بَاقٍ لَمْ يُنْسَخْ... وَاللَّهُ أَعْلَمُ»^(٣) اهـ.

وكذلك سلك الحافظ ابن حجر مسلك الجمع^(٤).

وقال السيوطي: «وقوله: «لا حلف في الإسلام»؛ أراد به حلف التوارث، والحلف على ما منع الشرع منه ...»^(٥).

وقال الحميدي: ««لا حلف في الإسلام»؛ أي لا عقد ولا عهد على خلاف أمر الإسلام، وكانوا يتحالفون ويتعاقدون في الجاهلية على مغالبة بعضهم بعضاً، وفي كل ما يعنُّ لهم؛ فهدم الإسلام ذلك.

وإنما المخالفة والمعاقدة في الإسلام على إمضاء أمر الله، واتباع أحكام الدين، والاجتماع على نصر من دعا إليها، والمخالفة التي حالف النبي -صلى الله عليه وسلم- بين قريش والأنصار في دار أنس هي المُواخَاةُ والانتلاف على الإسلام والثبات عليه»^(٦).

(١) ينظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١٦/٨١-٨٢).

(٢) ينظر: شرح مشكل الآثار، للطحاوي (٤/٢٩٩).

(٣) ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي (١٦/٨٢).

(٤) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر (١٠/٥٠٢).
وينظر أيضاً كلام ابن بطال: شرح صحيح البخاري، علي بن خلف ابن بطال (٦/٤٢٥)، و(٩/٢٧٦).

(٥) ينظر: الديباج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للسيوطي (٥/٤٧٨).

(٦) ينظر: تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، الحميدي ص ١٠٩.

وقال الخطابي: «قوله: «لا حلف في الإسلام»؛ يريد على ما كانوا في الجاهلية؛ كانوا يتواضعون فيما بينهم بأرائهم»^(٧).

وذهب فريق إلى أن المنفي هو ما كان من أحلاف بين المسلمين أنفسهم؛ حيث إن الإسلام قد أغناهم عنها.

والى ذلك ذهب ابن القيم أيضاً؛ حيث قال: «فَالظَّاهِرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ الْمُرَادَ بِالْحَدِيثِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَلْفَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ بِالْإِسْلَامِ، وَجَعَلَهُمْ بِهِ إِخْوَةً مُتَنَاصِرِينَ مُتَعَاْضِدِينَ يَدًا وَاحِدَةً بِمَنْزِلَةِ الْجَسَدِ الْوَاحِدِ، فَقَدْ أَغْنَاهُمْ بِالْإِسْلَامِ عَنِ الْحَلْفِ، بَلْ الَّذِي تُوجِبُهُ أَخُوَّةُ الْإِسْلَامِ لِبَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ أَعْظَمُ مِمَّا يَفْتَضِيهِ الْحَلْفُ.

فَالْحَلْفُ إِنِ اقْتَضَى شَيْئًا يُخَالِفُ الْإِسْلَامَ، فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ اقْتَضَى مَا يَقْتَضِيهِ الْإِسْلَامُ فَلَا تَأْثِيرَ لَهُ، وَلَا فَائِدَةَ فِيهِ.

وَإِذَا كَانَ قَدْ وَقَعَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ثُمَّ جَاءَ الْإِسْلَامُ بِمُقْتَضَاهُ؛ لَمْ يَزِدْهُ إِلَّا شِدَّةً وَتَأْكِيدًا.

وَأَمَّا قَوْلُ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم-: «شَهِدْتُ حَلْفًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَا أُحِبُّ أَنْ لِي بِهِ حُمْرُ النَّعَمِ، لَوْ دُعِيتُ إِلَى مِثْلِهِ فِي الْإِسْلَامِ لَأَجَبْتُ»؛ فَهَذَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - هُوَ حَلْفُ الْمُطِيعِينَ، حَيْثُ تَحَالَفَتْ قُرَيْشٌ عَلَى نَصْرِ الْمَظْلُومِ، وَكَفِّ الظَّالِمِ وَنَحْوِهِ، فَهَذَا إِذَا وَقَعَ فِي الْإِسْلَامِ كَانَ تَأْكِيدًا مُوجِبًا الْإِسْلَامَ وَتَقْوِيَةً لَهُ.

وَأَمَّا الْحَلْفُ الَّذِي أَبْطَلَهُ فَهُوَ تَحَالُفُ الْقَبَائِلِ: بِأَنْ يَقُومَ بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ، وَيَعُضِدُهُ، وَيُجَارِبُ مَنْ حَارَبَهُ، وَيُسَالِمُ مَنْ سَالَمَهُ. فَهَذَا لَا يُعْقَدُ فِي الْإِسْلَامِ، وَمَا كَانَ مِنْهُ قَدْ وَقَعَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ؛ فَإِنَّ الْإِسْلَامَ يُؤَكِّدُهُ وَيَشْدِّدُهُ، إِذَا صَارَ مُوجِبَهُ فِي الْإِسْلَامِ التَّنَاصُرُ، وَالتَّعَاْضُدُ، وَالتَّسَاعُدُ عَلَى إِعْلَاءِ كَلِمَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَجِهَادِ أَعْدَائِهِ،

(٧) ينظر: شرح السنة، للبخاري (١٠/٢٠٤).

وَتَأْلِيفَ الْكَلِمَةِ، وَجَمَعَ الشَّمْلَ»^(١).

وإلى هذا مال أيضًا شيخ الإسلام ابن تيمية أولاً، ثم توسط وقال: «... وَبِالْجُمْلَةِ فَجَمِيعُ مَا يَقَعُ بَيْنَ النَّاسِ مِنَ الشُّرُوطِ وَالْعُقُودِ وَالْمَحَالَفَاتِ، فِي الْأَخُوَّةِ وَغَيْرِهَا، تُرَدُّ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، فَكُلُّ شَرْطٍ يُوَافِقُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ يُؤَفَّقُ بِهِ، وَ«مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ؛ وَإِنْ كَانَ مِائَةً شَرْطٍ»^(٢).

واختار هذا القول بعض الباحثين المعاصرين؛ فقال: «أقرت «وثيقة» المدينة الأحلاف التي كانت بين القبائل العربية قبل الإسلام، وعملت على تنظيمها، وتقنينها وفق النظام الإسلامي الجديد؛ حيث ينص البند رقم (١٢) على: «وأنه لا يحالف مؤمن مؤلى من دونه»، والمقصود بالمؤلى هنا: «عبد

أعتقه سيده، فأصبح حراً وعليه ما عليهم، ولكنه يبقى مرتبطاً بسيده القديم برابطة مخصوصة تسمى (الولاء)...

ولكن في مقابل إقرار الولاء، والحفاظ على التوازنات العشائرية، عمل الرسول -صلى الله عليه وسلم- على منع قيام تحالفات جديدة، سواء كانت بين عشيرة وعشيرة من الأنصار، أو بين العشائر والبطون ومواليها، أو بينهم وبين اليهود، حيث يقول الرسول -صلى الله عليه وسلم-: «لَا حَلْفَ فِي الْإِسْلَامِ، وَأَيُّمًا حَلْفٍ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَمْ يَزِدْهُ الْإِسْلَامُ إِلَّا شِدَّةً»^(٣).

(١) ينظر: حاشية ابن القيم على سنن أبي داود، محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (١٠١/٨).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٦٠/٣٥)، والحديث أخرجه البخاري، كتاب الشروط، باب المكاتيب وما لا يحل من الشروط التي تخالف كتاب الله (١٩٨/٣) ح (٢٧٣٥)، ومسلم، كتاب الطلاق، باب إنما الولاء لمن أعتق (١١٤٢/٢) ح (١٥٠٤) من حديث عائشة في قصة بريدة..

(٣) تقدم تخريجه.

فالعلاقات الداخلية بين فئات المجتمع المدني الجديد «يجب أن تكون علاقات تحاب وتعاون، لذلك رفض الإسلام الحلف؛ لأنه ينافي التضامن العام داخل الأمة» الذي أكدت عليه الفقرة الأخيرة من البند رقم (١٥): «وأن المؤمنين بعضهم موالي بعض دون الناس»، والموالة تقتضي المحبة والنصرة...»^(٤).

ولا شك أن مذهب الجمع أظهر وأولى، وفيه إعمال الدليلين دون إهمال أحدهما؛ حيث إن الجمع متيسر، كما سبق من كلام أهل العلم.

من المعروف أن التجمعات والكيانات والأحزاب العلمانية تقوم ابتداء على مخاصمة الإسلام، ومحاربة شريعته، على تفاوت بينها في درجة العدا، أو نظرتها للدين ابتداء، فمن هذه الكيانات من لا يعادي الدين كفكرة أو عقيدة، من باب أن هذه حرية شخصية، لكن يحصرها في بعض ممارسات وطقوس فردية.

غير أن محصلة قول من اختار النسخ لا يختلف في ثمرته عن ذلك؛ فيقال: إن الحلف الذي يُراد به التوارث منسوخ، وأما المؤاخاة في الإسلام، والمخالفة على طاعة الله والتناصر في الدين، والتعاون على البر والتقوى وإقامة الحق؛ فهذا

باقٍ لم يُنسخ^(٥).

كما أن القول بمنع الأحلاف التي تُعقد بين المسلمين؛ حيث أغناهم الله بالإسلام عن ذلك؛ فألف بين قلوبهم، وجعلهم إخوة متناصرين متعاضدين يداً واحدة، بمنزلة الجسد الواحد؛ فيمكن حمل هذا التوجيه على ما كان أول الأمر عند قدوم المسلمين إلى المدينة؛ فكان الأنسب توحيد الولاءات والأحلاف، وجعلها كلها تنصهر في بوتقة الإسلام؛ حيث إن العلاقات الداخلية بين فئات المجتمع المدني الجديد يجب أن تكون علاقات تحاب وتعاون، فرفض الإسلام الحلف؛ لأنه ينافي التضامن العام داخل الأمة^(٦). والله أعلم.

(٤) ينظر: وثيقة المدينة المضمون والدلالة، أحمد قائد الشيعبي ص ١١١-١١٣ بتصرف يسير.

(٥) ينظر: المصالحات والعهود في السياسة الشرعية، محيي الدين عيسى ص ٧٥.

(٦) ينظر: وثيقة المدينة المضمون والدلالة، أحمد قائد الشيعبي ص ١١١-١١٣ بتصرف يسير.

المبحث الثالث التحالفات السياسية المرحلية مع الأحزاب العلمانية

من المعروف أن التجمعات والكيانات والأحزاب العلمانية تقوم ابتداءً على مخاصمة الإسلام، ومحاربة شريعته، على تفاوت بينها في درجة العداء، أو نظرتها للدين ابتداءً؛ فمن هذه الكيانات من لا يعادي الدين كفكرة أو عقيدة؛ من باب أن هذه حرية شخصية، لكن يحصرها في بعض ممارسات وطقوس فردية، وفي أحسن الأحيان لا يمانع أن يمارسها المسلم داخل المسجد، وفي الوقت ذاته يرفض أي حق لهذا الدين في الوجود والتأثير في واقع الناس في حياتهم اليومية؛ اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، أو غير ذلك من المجالات العملية.

ومن هذه الكيانات من نصب العداء التام والرفض المطلق لهذا الدين، في أي مكان، ولو في صدور أصحابه، وبالتالي فهو ينظر إلى من يطالب بتحكيم الشريعة الإسلامية في حياة الناس على أن هذا نوع من الردة الحضارية، والجمود العقلي، والعقلية الظلامية تأبأها البشرية التي شُبَّت عن طوق التعلق بالأوهام والغيبيات!!

وهذه النوعية لا تختلف كثيراً عن نظيرتها الإلحادية، التي تقوم على إنكار الألوهية، والكفر بالغيب، أو تلك الوثنية التي لا تدين بدين.

وكل هذه الكيانات باطلة لا شرعية لها، ويفترض في ظل ظهور دولة الإسلام وتمكنها ألا يسمح لها بالوجود.

وهذا على مستوى الفتوى والحكم الشرعي المجرد، أما في الواقع العملي التطبيقي في أرض الواقع، وفي ظل غياب دولة الخلافة، وتمكن الإسلام؛ فقد وُجدت هذه الكيانات وتغولت، وأصبحت صاحبة الكلمة العليا واليد الطولى في بلاد المسلمين!!

وفي الوقت ذاته فقد أوصدت الأبواب، وصُيقت

السبل أمام كثير من الجماعات والأحزاب الإسلامية التي ارتأت أن تسلك مسار الممارسة السياسية في مشروعها الإصلاحي، نحو إقامة حكم الإسلام وتطبيق شريعته، وفي بعض البلاد شُرعت القوانين التي تمنع هذه الجماعات من ممارسة هذا الحق، وهنا قد تلجأ بعض هذه الجماعات وتلك الأحزاب للتحايل على مثل هذا الإقصاء الجائر، من خلال تحالفها مع بعض الأحزاب والقوى العلمانية أو نحوها؛ رغبةً منها في أن تجد موضع قدم تستطيع من خلاله أن تمارس حقها المشروع في كافة وسائل المشاركة السياسية، التي لا تُتاح لها إلا من خلال هذه التحالفات.

وقد تكون هذه التحالفات اختيارية ناشئة عن رغبة المشاركين في هذه التحالفات في تحقيق بعض الأهداف التي لا تتسنى لها منفردة القيام بها؛ حيث إنه في الغالب قد يتعذر على حزب واحد -إسلامي أو غير إسلامي- أن يسعى منفرداً من أجل إصلاح البلاد، وهو غاضٍ الطرف عن الأحزاب السياسية الأخرى، التي قد تسعى لنفس الهدف، وإن كان ذلك بوسائل مخالفة وعقيدة مختلفة.

وهنا جرى الحديث والخلاف حول حكم هذا التحالف المرحلي مع تلك الأحزاب العلمانية، لتحقيق الإصلاح والتغيير المنشود، سواء من خلال تشكيل ما يُعرف بكتلة انتخابية، أو معارضة سياسية، أو تحديد مواقف، أو التحالف على الإطاحة بنظام ظالم مستبد، ونحو ذلك من وسائل التأثير والتغيير المعاصرة.

وهل جميع هذه الأحزاب وتلك الكيانات على درجة واحدة في هذه المسألة، أم أن هناك تفاوتاً بينها، يتيح التعامل مع بعضها دون بعض؟ هذا ما نتناوله في هذا المبحث.

تحرير محل النزاع:

مما لا شك فيه أنه لا بد عند تناول هذه المسألة بالبحث من النظر أولاً إلى طبيعة تلك الأحزاب

أنواع الأحزاب العلمانية:

أحزاب علمانية غير مغالية وقد يكون
أعضاؤها أو بعضهم من المصلين .

أحزاب علمانية متطرفة مغالية محاربة
للإسلام .

المستعان به مأموناً حسن الرأي في المسلمين، فأما إذا
لم يكن حسن الرأي في المسلمين، لم يُستعان به؛ لأن ما
يُخشى من ضرره أكثر مما يُرجى من نفعه .

وأما الحالة الثانية؛ فإن القول فيها فرع عن الحكم
عليها؛ والخلاف في قضية الفصل بين الدين والدولة؛
أهو كفر أكبر مخرج من الملة، أم كبيرة من الكبائر؟

والذي عليه جمهور أهل العلم سلفاً وخلفاً أنه كفرٌ
أكبر مخرج من الملة^(١).

العلمانية المراد التحالف معها؛ وإذا كانت هذه الأحزاب
تكاد تتفق في نظرتها على إقصاء شريعة الإسلام من
الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للأمة، إلا أنه
يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من تلك الأحزاب:

النوع الأول: أحزاب علمانية متطرفة غالية محاربة
للإسلام.

النوع الثاني: أحزاب علمانية غير غالية، تقبل بصورة
جزئية خاصة منه، وقد يكون أعضاؤها أو بعضهم من
المصلين.

ومن ثم؛ فإنه عند الحديث عن حكم هذه التحالفات؛
فلا بد من التمييز بين الحالتين، فتتدرج الحالة الأولى
تحت مسألة التحالف مع الكفار؛ حيث إن هذا النوع
من الأحزاب العلمانية التي ترفض الإسلام جملةً
وتفصيلاً وتحاربه، فإنه لا يُختلف على كفرها، ولا
شك أن التحالف مع مثل هذه الأحزاب العلمانية،
خارجٌ عن محل النزاع في هذه المسألة؛ حيث لا وجه
لقبول مثل هذا التحالف الذي يتناقض ويتنافى مع
ما تقرر من شروط الاستعانة بالمشاركين، -أن يكون

(١) لا يلزم من القول: إن هذا الأمر كفر، الحكم بكفر المعين الذي يفعل
ذلك، كما هو متقرر ومعلوم لدى أهل السنة والجماعة؛ حيث إن
الحكم المطلق لا يستلزم الحكم على المعين؛ فقد يصح القول بأن
القول كفر، وقائله غير كافر، وأن الفعل كفر، وفاعله غير كافر، أو من
قال كذا أو فعل كذا فهو كافر، فإذا تلبس شخص بعينه بهذا الفعل أو
القول لم يُكفر بعينه؛ لاحتمال قيام ما يمنع من الحكم عليه بذلك، أو
لتخلف شروط هذا الحكم ولوازمه. قال شيخ الإسلام: «إن التكفير له
شروط وموانع قد تنتفي في حق المعين، وإن تكفير المطلق لا يستلزم
تكفير المعين، إلا إذا وُجدت الشروط، وانتفت الموانع، يُبين هذا أن
الإمام أحمد وعامة الأئمة الذين أطلقوا هذه العمومات؛ لم يكفروا
أكثر من تكلم بهذا الكلام بعينه». ينظر: مجموع الفتاوى (١٢/٤٦٦-
٤٨٧، ٤٨٨)، و(٣/٢٥١)، و(١٢/٤٩٨)، (٢٨/٥٠٠، ٥٠١)، (٣٥/١٦٥)،
وينظر أيضاً: شرح العقيدة الطحاوية ص ٣٥٧، ولزيد من التوسع
في هذه المسألة ينظر: النواقض الاعتقادية، د. محمد الوهيبي، =

القول الثاني: مشروعية عقد هذا التحالف وفق ضوابط.

وإليه ذهب الدكتور يوسف القرضاوي، والدكتور مصطفى الطحان، والشيخ محمد أحمد الراشد، والدكتور منير الغضبان، والشيخ صلاح أبو إسماعيل، والدكتور صلاح الصاوي، والدكتور مشير المصري^(٢).

أدلة الفريقين ومناقشتها:

وقد احتج كل فريق لما ذهب إليه بأدلة من الكتاب والسنة والآثار والمعقول^(٣)، والذي ظهر لي من خلال استعراض أدلة الفريقين، وما ورد عليها من مناقشات واعتراضات؛ أن القولين كليهما موضع نظر، والأمر يحتاج إلى تفصيل، ولا يمكن إطلاق القول بالجواز أو المنع، دون اعتبار واقع هذه الجماعات، وطبيعة الشعوب، واختلاف الظروف المعاصرة لكل دولة، وكذلك طبيعة الأحزاب العلمانية وتوجهاتها، وإن كان يمكن تحديد مجموعة من المحددات والضوابط العامة للقول بالمشروعية، أو عدمها، ومن ذلك:

- أن ما كان من هذه التحالفات على تحقيق أمر مشروع، التقت مصلحة الجميع في تحقيقه كإسقاط طاغية أذل البلاد والعباد، أو دفع صائل، أو إخراج عدو داهم بلاد المسلمين فجأة؛ فاستباح بيضتهم، أو بصدد أن يفعل ذلك، ولم يتضمن التزاماً على الاتجاه الإسلامي بغل يده عن تبليغ دعوته أو إقامة دينه، فالأصل في هذا التحالف هو الإباحة.

(٢) ينظر: أين الخل؟ د. يوسف القرضاوي ص ٧٥، والفكر الحركي بين الأصالة والانحراف، مصطفى محمد الطحان ص ٣٣، وأصول الإفتاء والاجتهاد التطبيقي في نظريات في فقه الدعوة، محمد أحمد الراشد (٢٧٧/٤-٢٨٠)، والتحالف السياسي في الإسلام، منير محمد الغضبان ص ١٢، والإسلاميون وسراب الديمقراطية، ج ٢ ق ١ التجربة المصرية ص ٣٢٥-٣٣٥، والتعددية السياسية في الدولة الإسلامية، د. صلاح الصاوي ص ١٤٢، والمشاركة في الحياة السياسية في ظل أنظمة الحكم المعاصرة، د. مشير المصري ص ٣٠٦-٣٠٧.

(٣) يمكن الرجوع إلى هذه الأدلة ومناقشتها في رسالة الدكتوراه للباحث.

وبناء على هذا القول؛ فإنها تلتحق بالمسألة الأولى، وهي الاستعانة بالكفار والتحالف معهم، ويكون الخلاف بين الفريقين: أن النوع الثاني- مع القول بكفره- إلا أنه حسن الرأي في الإسلام والمسلمين، بخلاف النوع الأول.

أما على القول المرجوح؛ فقد يكون إلحاقها بمسألة التحالف مع أهل البدع؛ باعتبارها تمثل فرقة من الفرق المبتدعة المتحيزة على أصل كلي مخالف للشريعة.

وفي كلتا الحالتين؛ فإن هذه المسألة لا تندرج تحت الاستعانة في أمور الحرب والقتال، وكذلك لا تندرج تحت أمور الحرب مما لا يُعد قتالاً، وإنما الحديث حول التحالف مع هذه الأصناف في آلية ووسيلة من وسائل الإصلاح والتغيير السلمي، مما تتيجته بعض الأنظمة المعاصرة -على الأقل في إطارها النظري-.

وهذه المسألة هي التي وقع فيها الخلاف بين الباحثين المعاصرين؛ وذلك على قولين:

القول الأول: عدم جواز هذا التحالف السياسي مطلقاً.

وإليه ذهب الأستاذ محمد قطب، والأستاذ محمد سرور نايف، والشيخ أبو نصر محمد ابن عبد الله الإمام^(١).

= والنواقض العملية والقولية، د. عبد العزيز العبد اللطيف.

(١) ينظر: تنوير الظلمات بكشف مفاصد وشبهات الانتخابات، أبو نصر محمد بن عبد الله الإمام ص ١٢٢، والإسلاميون وسراب الديمقراطية، ج ٢ ق ١ التجربة المصرية ص ٣١٢-٣٦٠، عبد الغني الرحال، وواقعنا المعاصر، محمد قطب ص ٤٦٥، والتعددية السياسية في الدولة الإسلامية، د. صلاح الصاوي ص ١٤٢، والمشاركة في الحياة السياسية في ظل أنظمة الحكم المعاصرة، د. مشير المصري ص ٣٠٦-٣٠٧.

على أعلى درجة من الانضباط والطاعة؛ فالتحالف مع الآخرين من شأنه أن يريك أفراد الجماعة الإسلامية، فقد تصدمهم حقيقة تحالف الجماعة المسلمة النظيفة الطاهرة مع غيرها.

- يلزم قبل عقد أية تحالفات مع الأحزاب غير الإسلامية أن تتم دراسة ميدانية تستطلع فيها الجماعة المسلمة قدراتها، ودراسة تخطيطية تستطلع معالم مستقبلها، فإذا دلت هذه الدراسة أنها تقف عند منعطف مهم، وأنه يلزمها بعض التحالفات لاجتيازه كان من الضروري أن تفعل ذلك.

ويُلاحظ أن التحالفات التي عقدها النبي -صلى الله عليه وسلم- مع الآخرين كانت لتغطية منعطف كبير في حياة الجماعة المسلمة، فتحالفه -صلى الله عليه وسلم- مع أبي طالب كان لحماية الدعوة والداعية، وحلفه -صلى الله عليه وسلم- مع اليهود في المدينة كان لحماية الدولة في بداية عهدها، وحلفه -صلى الله عليه وسلم- مع قريش في الحديبية كان للاعتراف بالدولة المسلمة كقوة حقيقية على مساحة الجزيرة العربية، والانطلاق بالدعوة نحو آفاق عالمية خارج الجزيرة.

- يجب التأكيد على ألا تكون في هذه التحالفات مع الأحزاب العلمانية موالاة ولا تودد لها، ولا تكون مناصرتها من أجل إعزازها ورفع شأنها، بل من أجل رفع الظلم عن المسلمين فحسب.

ومن خلال اعتبار هذه الضوابط من عدمه يمكن القول بمشروعية تحالف الأحزاب الإسلامية مع الأحزاب والهيئات الأخرى من عدمه، سواء كانت هذه الأحزاب مناصرةً للفكرة الإسلامية أو معاديةً لها.

بصدد أن يفعل ذلك، ولم يتضمن التزاماً على الاتجاه الإسلامي يغلّ يده عن تبليغ دعوته أو إقامة دينه؛ فالأصل في هذا التحالف هو الإباحة.

ويبقى النظر بعد ذلك في دراسة جدواه، ومدى ما يمكن أن يحققه من مصلحة، أو يدفعه من مفسدة، وفي ضوء نتيجة هذه الموازنة تكون الفتوى لصالح هذا التحالف أو ضده، فهو إذن على هذا النحو مما يدور في فلك السياسة الشرعية، وتتقرر شرعيته في ضوء الموازنة بين المصالح والمفاسد، والعبرة فيه لما غلب.

- أن أما ما كان من هذه التحالفات على أمر غير مشروع، مثل الإعانة على الظلم، أو تدعيم نظم الجور، أو إطالة أعمار السياسات غير الإسلامية، أو إضفاء مشروعية زائفة على نظم غير مشروعة، أو إعطاء صبغة إسلامية مزورة لأعمال وممارسات لا إسلامية، أو تضمن التزاماً يضر بالمسلمين أو يغلّ يد الدعاة عن الصدع بالحق، وإقامة الدين، فهذا هو التحالف الممنوع، الذي تظاهرت النصوص الجزئية والقواعد الكلية على رده.

- أن حال السعة والاختيار يختلف عن حال الشدة والاضطرار؛ ففي أحوال الضرورات الملجئة، التي يجد المسلمون أنفسهم فيها أمام خيارين: إما أن تباد خضاروهم وتُستأصل شأفتهم، وإما قبول هذا العرض، قد يسع هذه الجماعات قبول مثل هذه التحالفات، والتي تجيز لهم بعد ذلك أن ينبذوا إلى هذه الأحزاب العلمانية عهدهم على سواء، وأن يعودوا أدراجهم إلى المفاصلة والجهاد.

- لا بد عند عقد التحالفات من التأكد من كون المسلمين أقوىاء يصعب احتواؤهم أو تذويبهم، وأنهم قادرون على المحافظة على ذاتهم، فالتحالفات التي عقدها النبي -صلى الله عليه وسلم- كانت شوكة المسلمين فيها ظاهرة، وهيمنة الإسلام متحققة.

وكذلك لا بد من أن تكون القيادة الإسلامية على درجة من القوة والكفاءة والحنكة، وأن يكون الجنود

معلومات إضافية

١- حلف الفضول:

هو من أشهر الأحلاف عند العرب قبل الإسلام، حدث بعد حلف المطييين. وقصة الحلف أن عشائر من قريش اجتمعت في دار عبد الله بن جدعان التيمي؛ لشرفه وسنه، وهم: بنو هاشم وبنو المطلب وأسد بن عبد العزى، وزهرة بن كلاب، وتيم بن مرة والحارث بن فهر. وتعاهدوا على أن لا يجدوا بمكة مظلوماً من أهلها وغيرهم ممن دخلها من سائر الناس إلا قاموا معه، وكانوا على من ظلمه حتى تُرد عليه مظلمته. فقالت قريش: هذا فضول من الحلف، فسُمي حلف الفضول.

وقال بعضهم: حضره ثلاثة نفر يقال لهم: الفضل بن قضاة، والفضل بن حشاعة، والفضل بن بضاعة، فسُمي بهذا حلف الفضول. وقد قيل: إن هؤلاء النفر حضروا حلفاً لجرهم، وهي القبيلة التي سكنت مكة أيام إسماعيل (عليه السلام) في قديم الزمان فسُمي حلف الفضول بهم وشبّه بالحلف في تلك السنة.

السبب المباشر لحلف الفضول:

أتى رجل من بني أسد بن خزيمة بتجارة فاشتراها رجل من بني سهم، فأخذها السهمي وأبى أن يعطيه الثمن. فكلم قريشاً واستجار بها، وسألها إعانته على أخذ حقه، فلم يأخذ له أحد بحقه. فصعد الأسدي جبل أبي قبيس ونادى بأعلى صوته:

يا أهل فهر لمظلوم بضاعته ببطن مكة نائي الأهل والنفر
إن الحرام لمن تمت حرامته ولا حرام لثوبي لابس الغدر

وقد قيل: لم يكن رجلاً من بني أسد، ولكنه قيس بن شيبه السلمي باع متاعاً من أبي بن خلف الجمحي وذهب بحقه، فقال هذا الشعر، وقيل: بل قال:

يا لقصي كيف هذا في الحرم وحرمة البيت وأخلاق الكرم

أظلم لا يمنع مني من ظلم

فتذممت قريش فقاموا فتحالفوا على «ألا يُظلم غريب ولا غيره، وأن يُؤخذ للمظلوم من الظالم»، فكان حلف الفضول.

حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن حلف الفضول:

قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) «لقد شهدت مع عمومتي حلفاً في دار عبد الله بن جدعان ما أحب أن لي به حمر النعم، ولو دُعيت به في الإسلام لأجبت».

٢) حلف الرسول -صلى الله عليه وسلم- مع عمه أبي طالب:

الذي آواه ودافع عنه، وتحمل لأجله معاداة قريش، وكان حصناً احتمت به الدعوة الإسلامية، وقد مر هذا التحالف بعدة مراحل:

أولها: تجلّى بالموقف الصلب لأبي طالب، وقد اشتدت التحديات بينه وبين قريش، عندما رأى إصرار النبي صلى الله عليه وسلم على المُضي في أمره حتى يُظهره الله أو يهلك دونه، فقال أبو طالب: « اذهب يا ابن أخي فقل ما أحببت، فوالله لا أسلمك لشيء أبداً»، وقد وصل التحالف إلى أوجّه حين انضم بنو هاشم وبنو المطلب في خندق واحد للزود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحمايته، فقد ورد «أنهم أجمعوا على أن يقتلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم علانية، فلما رأى أبو طالب عمل القوم، جمع بني عبد المطلب، وأمرهم أن يمنعوهم ممن أراد قتله، فاجتمع على ذلك مسلمهم وكافرهم، فمنهم من فعله حميةً، ومنهم من فعله إيماناً و يقيناً».

والمرحلة الأخيرة: تجسدت في حصار الشَّعب، عندما حاصر مشركو مكة بني هاشم وبني المطلب مسلمهم ومشركهم، جزاءً لهم على ما قاموا به من حماية رسول الله صلى الله عليه وسلم، «فلما رأت قريش ذلك، اجتمعوا واتّمروا على أن يكتبوا كتاباً يتعاقدون فيه على بني هاشم وبني المطلب، على ألا ينكحوا إليهم ولا ينكحوهم، ولا يبيعوهم شيئاً، ولا يبتاعوا منهم، فلما اجتمعوا لذلك كتبوه في صحيفة، ثم تعاهدوا وتوافقوا على ذلك، ثم علقوا الصحيفة في جوف الكعبة».

وجه الدلالة: في هذا التحالف بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمه أبي طالب دلالة على أنه من حق الجماعة المسلمة أن تقيم تحالفاً مع الآخرين، لتصل إلى أهدافها المشروعة، دون استئصال لوجودها، أو انفراد بها في الساحة، ولكن دون خضوع لأي مساومة تقود إلى التخلي عن هذا الدين.

٣) حلف الرسول -صلى الله عليه وسلم- مع المطعم بن عدي:

بعد وفاة أبي طالب، والتي غيرت موازين الدعوة الإسلامية، ووضعتها أمام تحديات صعبة، وبعد عودة النبي صلى الله عليه وسلم من الطائف، وقد أعرض عنه أهلها وآذوه وأغلظوا عليه، اختار النبي صلى الله عليه وسلم الدخول في جوار المطعم بن عدي عند عودته إلى مكة، وقد حفظ النبي صلى الله عليه وسلم لهذا الصنيع، فقال في أسارى بدر: «لَوْ كَانَ الْمُطْعَمُ بَنُ عَدِي حَيًّا ثُمَّ كَلَّمَنِي فِي هَؤُلَاءِ النَّتَى لَتَرَكْتُهُمْ لَهُ».

وجه الدلالة: أن هذا الحلف وإن لم يكن فيه ضمان لحرية الدعوة الإسلامية، بل أعظم ما فيه تأمين شخص النبي صلى الله عليه وسلم، وفي سؤال أبي جهل للمطعم دليل على عدم قدرته في تأمين الحماية الكاملة، إلا أنه فيه دلالة على شرعية التحالف السياسي بين الجماعة المسلمة وغيرها؛ لتأمين نفسها وحماية أبنائها، أو حتى إضفاء الشرعية السياسية عليها، وتغطية مشاركتها الانتخابية، بخاصة في البلدان التي يحظر فيها نشاطها، كتحالف الإخوان المسلمين مع حزب الوفد في الانتخابات البرلمانية بمصر في تسعينيات القرن الماضي.

٤) حلف الرسول -صلى الله عليه وسلم- مع اليهود:

أما عندما هاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة، وأقام الدولة الإسلامية فيها، فأول عمل قام به أن عقد معاهدة بين فيها الحقوق والواجبات بين المسلمين واليهود، وهذه المعاهدة من أوضح وأجمع وأعظم المعاهدات التي عُقدت في مثل هذا التاريخ المبكر، والتي دلت بما لا يدع مجالاً للشك على رغبة المسلمين أن يتعايشوا مع غيرهم من أهل الكتاب ضمن بنود واضحة تحقق مصلحة الطرفين.

ومما جاء في هذه الصحيفة: «وإن على اليهود نفقتهم، وعلى المسلمين نفقتهم، وإن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وإن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم، وإنه لم يَأْثَمْ امرؤٌ بحليفه، وإن النصر للمظلوم، وإنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده، فإن مردّه إلى الله عز وجل

وإلى محمد رسول الله».

وجه الدلالة: أن بنود الصحيفة تدل على مشروعية التحالف السياسي وفق ضوابط محددة، فهي تقتضي أن يشارك الحلفاء السياسيون للمسلمين بنصيبهم من المال، وتحدد البنود حدود التحالف السياسي بأن يكون التناصر قائماً بين الفريقين على من حارب أهل هذه الصحيفة، وكذلك المشاورات السياسية الدائمة، والتخطيط الدائم، والاستفادة من الطاقات، والثقة المتبادلة مع التأكيد على أن كل فريق مسئول عن جماعته وتجمعه «وأن لا يآثم امرؤ بحليفه» وأن النصر للمظلوم مهما كان جنسه أو دينه، كل ذلك دون مساومة على أي جزء من الدين، فالإسلام هو المصدر الوحيد للتشريع» ... فإن مرده إلى الله عز وجل، وإلى محمد رسول الله.

هـ) حلف الرسول -صلى الله عليه وسلم- مع خزاعة:

لما أعلن النبي صلى الله عليه وسلم أنه متوجه إلى مكة معتمراً، وقد تبعه الكثير من أصحابه رضي الله عنهم، وعندما صده المشركون وأصحابه من دخولها بعد أن أرسل له عيناً من خزاعة، فأتاه بتحركات قريش وأخبارها، الأمر الذي انتهى إلى أن أبرم النبي صلى الله عليه وسلم معها صلحاً، سُمّي صلح الحديبية، وكان مما ترتب على هذا الصلح حلفه مع خزاعة.

فقد جاء في ميثاق الحديبية: «وأنه من أحب أن يدخل في عقد محمد وعهده دخل فيه، وأنه من أحب أن يدخل في عقد قريش وعهدهم دخل فيه، - فتواثبت خزاعة فقالوا: نحن في عقد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعهده، وتواثبت بنو بكر فقالوا: نحن في عقد قريش وعهدهم -، وإنك ترجع عنا عامنا هذا، فلا تدخل علينا مكة، وإنه إذا كان عام قابل خرجنا عنك فدخلتها بأصحابك، وأقمتم بها ثلاثاً معك سلاح الراكب، لا تدخلها بغير السيوف.

وكانت لخزاعة علاقات تاريخية مع بني هاشم استمرت حتى بعد ظهور الإسلام، يقول الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: « وكان الأصل في موالة خزاعة للنبي صلى الله عليه وسلم أن بني هاشم في الجاهلية كانوا تحالفوا مع خزاعة، فاستمروا على ذلك في الإسلام».

المصدر:

١) المركز الفلسطيني للإعلام، حكم التحالف السياسي، على الرابط التالي:

<http://www.palestine-info.com>

